

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس / سيدي بلعباس



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية

شعبة: التاريخ

الأوقاف في الجزائر خلال الفترة

الاستعمارية (1830-1870م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور:

- حنفي هلايلي

إعداد الطالب:

- محمد زاهي

أعضاء اللجنة

رئيسا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر "أ"	د. عبد القادر صحراوي
مشرفا ومقررا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. حنفي هلايلي
عضوا مناقشا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر "أ"	د. الجيلالي شقرون
عضوا مناقشا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر "أ"	د. مصطفى حجازي
عضوا مناقشا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر "أ"	د. سعد طاعة
عضوا مناقشا	جامعة وهران	أستاذ محاضر "أ"	د. بن عمر حدادو

السنة الجامعية: 2014 - 2015م / 1436-1437هـ

مقدمة

لما جاء الإسلام شرع الوقف ووسع دائرته، ليشمل كل أنواع الصدقات التي ترصد لأغراض دينية واقتصادية واجتماعية ، وبهذا التوسع كان للوقف فضل كبير في بناء الحضارة الإسلامية وإرساء أسسها على التعاون والتآخي، فالوقف كان بمثابة الدرع الواقي والإجراء العلاجي لما يمكن أن يعترض مسيرة الأمة.

أولا : الأهمية العلمية

تعتبر دراسة موضوع الأوقاف في العهد الاستعماري الفرنسي في فترة الحكم العسكري بالجزائر (1830-1870م)، من بين أهم المواضيع التي يجب دراستها وإعطائها حقها، وتدخل هذه الدراسة التاريخية في ميدان حيوي من تاريخ الجزائر في فترة الاستعمارية الفرنسية ولاسيما المتعلقة بالجانب الديني والعلمي والاقتصادي والاجتماعي لتكوين صورة متكاملة عن حياة الشعب الجزائري.

ثانيا: الإشكالية

تطرح حملة من التساؤلات الملحة حول هذا الموضوع:

- كيف أصبحت حالة الأوقاف في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر؟
- هل استولت فرنسا على المؤسسات الوقفية، وما هو مصيرها؟
- هل الإدارة الفرنسية هي التي أصبحت تسيّر الأوقاف؟
- هل كانت السلطات الفرنسية تصرف مداخل الأوقاف على الجزائريين؟ أم توجهها إلى جهة أخرى؟
- ما هو مصير الأوقاف في ظل الاحتلال الفرنسي؟

أسباب اختيار الموضوع:

لقد دفعتني للكتابة في هذا الموضوع أسباب عدة، منها ما هو موضوعي، وهو الأساس، ومنها ما هو ذاتي مكمل.

أما الأسباب الموضوعية فألخصها فيما يلي:

- إبراز أهمية الأوقاف الإسلامية التي بدأت منذ أمد تتضاءل وتضيع في الجزائر.
- إبراز الجرائم الفرنسية في الجزائر التي كان هدفها القضاء على الدين الإسلامي.
- إبراز معاناة الشعب الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي الاستيطاني.
- إبراز أهمية إحياء أملاك لأوقاف التي تمثل عنصرا أساسيا من مصادر التمويل الإسلامي.
- إبراز أهمية إحياء التراث الإسلامي الجزائري وتبيان معالمه الحضارية الإسلامية.

أما السبب الذاتي فألخصه فيما يلي:

هو أنه كان من أهم الأسباب الذاتية للكتابة في هذا الموضوع هو حبي لكل المواضيع المتعلقة بالتاريخ الإسلامي.

رابعاً: المنهج المتبع

واعتمدنا في صياغة هذا البحث على التحليل المبسط وعرض الحقائق التاريخية بالجمع بين عدة مناهج، أهمها المنهج التاريخي التحليلي بقصد الاستفادة من تجارب الماضي وأخذ دروسا وعبر من تلك التجارب ويسترشد بتجارب الآباء والأجداد في الماضي.

كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي المبني على عرض جداول إحصائية، والذي تتمثل ميزاته ليس فقط في وجود الإحصائيات، بل صفة خاصة في التعرف على

تتبع الأعمال التي يصرف فيها المجهود الإنساني، وكيف يمكن التخطيط لذلك في المستقبل.

خامساً: الإطار التاريخي

يبدأ الإطار الزمني للدراسة من سنة 1830 وهي تمثل سنة سقوط الجزائر في يد الاحتلال الفرنسي إلى غاية سنة 1870، وهي تمثل فترة الحكم العسكري بالجزائر، التي مرت بثلاثة مراحل: مرحلة الحكم الملكي 1830-1848م، ثم مرحلة الحكم الجمهوري 1848-1852م وأخيراً مرحلة الحكم الإمبراطوري 1852-1870م.

سادساً: صعوبات البحث:

يعتبر عدم توفر المراجع والدراسات التي عالجت الموضوع من أبرز المعوقات التي صادفتني في هذه الدراسة، بالإضافة إلى صعوبة قراءة الوثائق العربية بالخط المغربي، وعناء ترجمة الوثائق الفرنسية إلى اللغة العربية.

سابعاً: المصادر والمراجع

تم الاعتماد في هذه الأطروحة على العديد من المصادر والمراجع وعلى سبيل المثال لا الحصر.

أ- المصادر المعتمدة:

- 1- مجموعة وثائق المحاكم الشرعية ووثائق بين المال الموجودة بمركز الأرشيف الوطني الجزائري والمكتبة الوطنية.
- 2- مجموعة من الوثائق الموجودة بأرشيف ما وراء البحار بإكس آن بروفانس بفرنسا.
- 3- كتاب المرأة لحمدان بن عثمان خوجة الذي يعد أهم مصدر محلي حول وضعية الأوقاف في بداية الاحتلال الفرنسي.

ب- مراجع إضافية:

كما اعتمدت على عدة مراجع قريبة أو بعيدة بموضوع أطروحتي، وعلى سبيل

المثال:

1- تاريخ الجزائر الثقافي لشيخ المؤرخين الجزائريين أبو القاسم سعد الله، الذي يعتبر أهم مرجع اهتم بدراسة الوقف بالجزائر في الفترة الاستعمارية الفرنسية.

2- مقالات ألبير دوفو (Albert Devoulx) المنشورة في المجلة الإفريقية، الذي استطاع بفضل منصبه كموظف في الأرشفة أن يكتب عدة مقالات عن الأوقاف بالجزائر خلال الفترة العثمانية.

3- الملتقى الذي أغنى وأثرى الدراسة هو أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، الذي احتوى على عدة مقالات تنوعت في النظرة إلى حالة الوقف في الفترة الاستعمارية.

بالإضافة إلى كتب ودراسات منشورة باللغتين العربية والأجنبية، ولكن خاصة باللغة الفرنسية أمثال: تاريخ الجزائر المعاصرة لكارل أندري جوليان، وتاريخ الجزائر لوابيبي وحكومة الجنرال برتيريت لشارل روبير أجرون.

ثمنا: خطة البحث

ولقد جاء هذا البحث في مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة.

أما المقدمة فتهدف إلى بيان أبعاد الموضوع وماهيته وأهميته وسبب اختياره.

أما الفصل التمهيدي فقد تعرضت بفيه لتعريف الوقف وأنواعه وأهم المؤسسات الدينية التي كانت تسير الوقف في الجزائر خلال الفترة العثمانية، بالإضافة إلى الموظفين الرئيسيين الذين كانوا يسيرون الوقف.

خاتمة

تعرضت الأوقاف الإسلامية بالجزائر لهجمة شرسة من طرف سلطات الاستعمار الفرنسي، منذ الوهلة الأولى للاحتلال باستيلائها على الأملاك الوقفية، واتخاذها لسياسة تجاه المؤسسات الوقفية، حيث كانت ترمي إلى شلها بهدف القضاء عليها تماماً، عرقلة استمرار تأدية خدماتها للمجتمع الجزائري المسلم. فكانت أولى المؤسسات الوقفية تخلصت منها في بداية الاستعمار الفرنسي تتمثل في مؤسسة أوقاف العيون، ومؤسسة وقف الطرق، ومؤسسة أوقاف النكنات، وذلك بإنهاء مهامها تماماً، وتحويلها من مؤسسات وقفية جزائرية إلى مؤسسات فرنسية ضاربة عرض الحائط مناعة الوقف شرعيته وصيغته القضائية الملزمة.

ولا شك أن عملية تصفية الأوقاف في وقت مبكر من الاستعمار الفرنسي بالجزائر، واضحة على روح التعصب الديني الذي كان يحمله القادة الفرنسيون ضد الإسلام والمسلمين، ودليل على أن السلطات الفرنسية قد خططت مسبقاً على الاعتداء على الديانة الإسلامية والقضاء على دولة الإسلام بالجزائر. نستخلص مما ذكرناه أن السلطات الفرنسية كانت لها دوافع دينية صليبية في محاولتها القضاء على نظام الأوقاف الإسلامية بالجزائر، لأنها كانت تعلم أنها باستحواذها على الأوقاف، تستطيع القضاء على أهم ركيزة من ركائز المجتمع الجزائري المسلم والدين الإسلامي بالجزائر.

وكما ذكرنا سابقاً، أن أعظم كارثة نزلت بالجزائر هو بدء تطبيق الخطة الاستراتيجية التي رسموها للقضاء على دولة الإسلام والديانة الإسلامية، بالتهجم على الأوقاف وعلى مقدسات المسلمين من مساجد ومقابر.

وهكذا كانت أول ضربة ضربها الاستعمار الفرنسي بالجزائر بعد القضاء على الدولة الجزائرية، تلك التي ألحقت بها الأوقاف الإسلامية بمصلحة أملاك الدولة

فرنسية (الدومين) فأصبحت صلاحية تسيير إدارة الأوقاف من طرف الإدارة الفرنسية، الأمر الذي فتح المجال للسلطات الفرنسية التصرف فيها على حسب القوانين الفرنسية، مكانية انتقال الأوقاف إلى حوزة المستوطنين الفرنسيين منتهكين أحكام الشريعة الإسلامية التي لا تجيز انتقال ملكيتها أو بيعها. وهكذا نستخلص أن الغرض الأساسي من احتواء على الملكيات الوقفية المتواجدة داخل المدن وفي الريف الجزائري هو تشجيع المستوطن الفرنسي بالجزائر.

لجأت السلطات الفرنسية بالجزائر إلى وسائل عديدة لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية، من أهمها إنشاء إدارة أملاك الدولة الفرنسية، وذلك بحلول الدولة الفرنسية محل الحكومة الجزائرية في تسيير شؤون البلاد، التي أصبحت تسيير أملاك المؤسسات الوقفية معتبرة في التسيير الإداري السابق من طرف الوكلاء المسلمين غير منظم. ومن أجل تقليص سلطة الجهاز الإداري المسلم، حتى تقضي على أي نوع من أنواع الاستقلالية عن سلطة المستعمار الفرنسي، وخشية من تزعمهم المقاومات الشعبية باعتمادهم على أموال الأوقاف.

وقد يكون ممكناً تفسير لجوء سلطات الاستعمار الفرنسي إلى ممارسة هذه السياسة، على أنه نوع من أنواع الضغط على الوكلاء ومحاولة إجبارهم على النزول عند رغباتها. كانت أهم الشخصيات الفرنسية التي حاربت الأوقاف الإسلامية كل من الجنرال كلوزيل والجنرال بوجو، تشجيعاً منهما لسياسة الاستعمار الاستيطاني بالجزائر، صلبهما للدين المسيحي وحقدهما الصليبي ضد الإسلام والمسلمين.

فقد تميزت فترة حكم الجنرال كلوزيل الذي حكم الجزائر مرتين: الفترة الأولى من سبتمبر 1830 إلى 31 ديسمبر 1831، والفترة الثانية من 8 جويلية 1835 إلى 11 فبراير 1837، بالمشاريع الاستعمارية الاستيطانية معتمداً على سلسلة من القوانين صغية لتصفية أملاك الأوقاف، كان أهمها قرار 8 سبتمبر 1830 الذي أصدره بعد 5 أيام فقط من تعيينه قائداً أعلى لجيش الاحتلال الفرنسي، الذي فتح الباب

عصرايه لمصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليها، وتلاه إصدار قرار 7 سبتمبر 1830 الذي يعد أخطر قرار فرض على الشعب الجزائري، نص على حجز ممتلكات الأوقاف وأعطى للحكومة الفرنسية حق التصرف في الأوقاف الإسلامية وتحويلها إلى يد مصلحة أملاك الدولة الفرنسية.

كما تميزت فترة حكم بوجو الذي حكم الجزائر من سنة 1840 إلى سنة 1847 بإصدار عدة قرارات تعسفية تحارب نظام الأوقاف الإسلامية، كان أخطرها قرار 23 مارس 1843، الذي يحق بمقتضاه للسلطات الفرنسية أن تصبح المداخل الخاصة بالمؤسسات الوقفية ملحقة بالميزانية الاستعمارية.

ولم يتوقف الظلم والنهب للأوقاف الإسلامية عند هذا الحد، بل تعداه بعد قانون 23 مارس 1843، إلى إلحاق المداخل المالية للمؤسسات الوقفية إلى الميزانية الاستعمارية، كما أصبحت جزءا من مواردها في كل سنة مالية. وهذه النتيجة كانت تريد الوصول إليها سلطات الاستعمارية منذ بداية احتلالها للجزائر.

كما أصدر بعد فترة وجيزة قانون 4 جوان 1843، نص على تصفية أوقاف مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم ووضعها تحت يد مصلحة أملاك الدولة الفرنسية (تومين)، التي كانت تعد من أعظم المؤسسات الوقفية بالجزائر بعد مؤسسة الحرمين الشريفين. وجاءت تصفية هذه المؤسسة الوقفية بعد احتجاجات المفتي المالكي مصطفى كنجي ضد المصادرة عن بوجو، فما كان على هذا الأخير سوى عزله عن هذا القرار.

كما أصدر قرارا آخر كان أكثر خطورة على نظام الأوقاف بذاته في 4 أكتوبر 1844، الذي نص على رفع المناعة والحصانة على الوقف بطرق وحيل قانونية. وبالتالي أصبح القانون الفرنسي هو الذي يتحكم في عمليات انتقال الأراضي من الجزائريين إلى الأوروبيين، الأمر الذي يهل امتلاك الأوقاف من طرف الأوروبيين، وفي المقابل معظم

ملكيات التي تم الاستيلاء عليها من طرف المعمرين الأوروبيين في بداية الاحتلال الفرنسي تابعة للأوقاف، الأمر الذي تطلب وجود حماية قانونية لجعل الملكية الأوروبية خاضعة من كل التوقعات.

وهكذا، قامت السلطات الفرنسية بالاستيلاء على الأملاك الوقفية التابعة للمجتمع الجزائري المسلم، ضاربة عرض الحائط شرعية الوقف وصيغته القضائية الملزمة واحترام شروطه، الأمر الذي أدى إلى تراجع الملكيات العقارية التابعة للأوقاف الإسلامية داخل المدن وفي الريف.

وقد شمل اغتصاب الأملاك الوقفية في بداية الاحتلال الأملاك الحضرية بصفة خاصة، إلى أن تم إصدار القرار المشيخي سنة 1863 الذي نص على اغتصاب ما تبقى من الأملاك الوقفية الريفية، الأمر الذي أدى إلى فقدان معظم الأوقاف في الجزائر.

وهكذا تميزت فترة بداية الاستعمار الفرنسي بمنح صلاحيات واسعة للحاكم العسكري باعتباره المسؤول الكبير على تسيير دفة الحكم بالجزائر، الذي اتبع سياسة التخلص من الملكيات الوقفية التي تستفيد منها المؤسسات الوقفية وإعاقتها عن تقديم خدماتها للمجتمع الجزائري.

وضعت السلطات الفرنسية بالجزائر يدها على معظم مداخل الأوقاف التابعة لمؤسسات الوقفية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وجعلتها تحت يد إدارة أملاك الدولة الفرنسية. وقد تعرضت مداخل الأوقاف في بداية الاحتلال من سنة 1830 إلى سنة 1835 إلى التراجع، وذلك يعود لأسباب عديدة أهمها: الاستيلاء على الأملاك الوقفية وتحويلها إلى أغراض أخرى، والتخريب والتدمير الذي تعرضت له الأملاك الوقفية، بالإضافة إلى كراء الملكيات الوقفية بأثمان منخفضة. لكن مداخل الأوقاف سوف ترتفع بعد سنة 1836 وذلك يعود إلى أمرين: الأول، هو بيع الأملاك الوقفية، والأمر الثاني، يعود إلى ارتفاع أسعار العقارات في هذه الفترة من تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر،

وكل هذه الأمور هي التي ساهمت في ارتفاع مداخيل الأوقاف التي كانت تحول لصالح الميزانية الاستعمارية.

وفي المقابل تميزت مصاريف الأوقاف المخصصة لصيانة وإصلاح الملكيات، ومصاريف الإطار الإداري بالإضافة إلى مصاريف إعانة الفقراء كانت جد شحيحة مما أدى إلى انتشار ظاهرة الفقر في صفوف الجزائريين. كما تم توقيف توجيه الصرة الموجهة لمكة المكرمة والمدينة المنورة من طرف مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين منذ بداية الاستعمار الفرنسي.

وقد أدخلت مصاريف دخيلة على الأوقاف الإسلامية، فرضتها السلطات الفرنسية على الجزائري، كان أهمها مصاريف المنح والخدمات السياسية، وهي مصاريف جديدة لم عرفها في السابق تمثلت أولاً في المساعدات السياسية المؤقتة، تمنح للمسلمين الذين حكموا فرنسا في الجيش الفرنسي، والذين تعرضوا لإصابات أو المقعدين، ولزوجات واطفال المسلمين الذين ماتوا من أجل فرنسا، والجزائريين المساندين للقضية الفرنسية الذين لا يملكون مدخول أو يعانون مادياً.

وثانياً، تتمثل في أموال توضع تحت تصرف وزير الحربية الفرنسية تخصص لمصاريف السفر واللباس للشباب الجزائري الذين أرسلوا إلى باريس للدراسة في المعهد الإسلامي، بالإضافة إلى مصاريف غير متوقعة.

ولا شك، أن هذه المصاريف مناقضة لما جاء في عقود التحبيس التي لا تسمح بتوزيع مثل هذه المصاريف.

وهكذا، استطاعت فرنسا التخلص من نظام الأوقاف الإسلامية واستبداله بنظام فرنسي سمي بالمساعدات الخيرية الفرنسية ولكن بالاعتماد على ما تبقى من الأوقاف الإسلامية، والذي تغير اسمه سنة 1857 إلى المكتب الخيري الإسلامي. لكن هذه المؤسسات الفرنسية لم تستطع تعويض نظام الأوقاف الإسلامية.

لقد تصدى شعبنا الجزائري المسلم وعلى رأسهم رجال الدين والعلماء والأعيان بما
من لهم من وسائل المقاومة، لأعتى همجية مسيحية شرسة، ولم تمنع الإجراءات القمعية
في تمارسها سلطات الاحتلال تجاههم، من القيام بدورهم ورسالتهم، ولم تدفعهم إلى
سلبية والاستسلام بل دفعتهم إلى التصدي بحزم وإصرار للاستثمار الفرنسي وممارسته،
ستفدوا كل الطرق الممكنة لإسماع صوتهم. إن هذه الأعمال الجليلة جاءت لتؤكد على
هذا الشعب لم يستسلم وبقي يناضل بكافة إمكانياته المتواضعة.

وكان على رأس المحتجين من رجال الدين والعلماء ابن العنابي وابن الكبابي
على رأس أعيان الجزائر حمدان خوجة وبوضربة.

ولا شك، أن انعكاسات استيلاء فرنسا على الأوقاف بالجزائر كانت سلبية على
جميع جوانب الحياة الدينية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

وتتجلى انعكاساتها السلبية على الجانب الديني بالجزائر، من خلال قيام السلطات
فرنسية بمحاربة الدين الإسلامي عن طريق القضاء على دور الأوقاف في الحفاظ على
تراث الإسلامية والتضييق على رجال الدين والعلماء المسلمين، ومحاولة منها تحويل
مجتمع المسلم إلى مجتمع مسيحي، من خلال إنشاء أسقفية الجزائر وبناء الكنائس وإنشاء
عورنيات وتقديم التسهيلات للجمعيات الدينية المسيحية، بالإضافة إلى التخلص من
نصاء الإسلامي. وكل ذلك محاولة منها استئصال الأمة الجزائرية المسلمة من مقوماتها
روحية.

وتظهر انعكاساتها السلبية على الجانب الثقافي، تتجلى من خلال محاربة التعليم
عربي الإسلامي وإنشاء المدارس العربية-الإسلامية، وإنشاء المدارس الحكومية
الإسلامية. كما كانت تهدف إلى تكوين نخبة موالية لفرنسا من خلال إرسال أطفال الأعيان
لدراسة بفرنسا وتكوين فئة موالية من الموظفين الجزائريين في الإدارات الفرنسية.

كما تظهر كذلك انعكاساتها على الجانب الاقتصادي، من خلال فقدان المسلمين الجزائريين لأهم مورد اقتصادي متميز ومصدر تمويل، وتدخل السلطات الفرنسية في عملية تقديم المساعدات الخيرية للمسلمين الجزائريين.

ويتجلى انعكاس استيلاء الفرنسيين على الأوقاف الإسلامية على الجانب الاجتماعي، من خلال انتشار ظاهرة الفقر في صفوف الجزائريين. وقد أدت كل هذه الممارسات التعسفية الفرنسية إلى توقف المجتمع الجزائري عن تحبيس أوقاف جديدة لم كانوا يعلمون أنهم سوف لن يستفيدوا منها، بل المستفيد الوحيد منها هي السلطات الفرنسية.

وأخيراً، يمكن تفسير لجوء الاستعمار الفرنسي بالجزائر إلى ممارسة هذه السياسة مع الأوقاف الإسلامية على أنه نوع من التعصب الديني، بالإضافة إلى الشعور بالتفوق على الحضارة الإسلامية خلال كامل الفترة الاستعمارية.

كما نأمل مستقبلاً من الباحثين مواصلة دراسة موضوع الأوقاف خلال فترة الاستعمارية الممتدة من سنة 1870 إلى غاية 1962م، حتى نستطيع منح موضوع الأوقاف حقه في مجال الدراسات التاريخية، وفي ميدان حيوي من تاريخ الجزائر في فترة الاستعمارية الفرنسية.

فهرس المحتويات

أ	مقدمة
11	الفصل التمهيدي: أوقاف الجزائر خلال الفترة العثمانية
12	أولاً: الجانب التشريعي للوقف
12	أ- عقود التحبيس
14	ب- أنواع العقارات والأماكن الموقوفة
15	ج- أغراض الأوقاف
17	د- أنواع الوقف
20	ثانياً: المؤسسات الوقفية
20	أ- أهم المؤسسات الوقفية
42	ب- الهيئات التشريعية والقانونية للأوقاف
48	ج- الهيئة الإدارية للأوقاف
50	د- آليات تسيير الأوقاف
53	هـ- مداخل ومصاريف المؤسسات الوقفية
59	الفصل الأول: أوضاع الأوقاف في ظل الإسطيطان الفرنسي
63	أولاً: موقف الإدارة الإسطيطارية من أوقاف المساجد والقبور
63	أ- الإعتداء على حرمة المساجد (أوقاف المساجد)
66	1- تهديم المساجد وسرقة محتوياتها
66	- تهديم المساجد
69	- سرقة محتويات المساجد
71	2- تحويل المساجد إلى أغراض عسكرية
72	3- تحويل المساجد إلى مستشفيات
74	4- تحويل المساجد إلى كنائس
76	5- تحويل المساجد إلى إسطبلات
76	6- تحويل المساجد إلى محلات تجارية
78	7- تحويل المساجد إلى مسارح
79	ب- الإعتداء على حرمة القبور (أوقاف القبور)
84	ثانياً: الإسطيطار الإسطيطاني
85	1- مصادر الأملاك العامة
85	أ- في المدن (المباني)
85	1- الحجز والمصادر كأشكال للتملك

89	2- عن طريق البيع.....
90	3- النفي والطرْد.....
92	4- التخريب والتدمير للعقارات.....
98	ب- في الريف (الأراضي الزراعية).....
99	1- مصادرة أراضي البايلك والأراضي الموقوفة والمشاعة.....
100	أ- مصادرة أراضي البايلك.....
101	ب- مصادرة أراضي الخواص.....
102	ج- مصادرة الأراضي الموقوفة.....
105	د- القضاء على الملكية الجماعية.....
107	2- مصادرة الأراضي التي لا يتوفر أصحابها على وثائق.....
109	3- مصادرة أراضي الجزائريين الذي التحقوا بالمقاومة أو هاجروا أراضيهم
110	2- الهجرة والاستيطان.....
110	أولاً: تشجيع الهجرة وتدفع المستوطنين.....
116	ثانياً: الاستعمار الاستيطاني.....
118	أ- الإستراتيجية الاستيطانية في فترة الحكم الملكي 1830- 1848.....
119	1- إستراتيجية كلوزيل الاستيطانية.....
128	- مشروع إنشاء القرية الرسمية.....
129	- ظهور المزارع الكبرى.....
130	2- إستراتيجية بوجو الاستيطانية 1841- 1847.....
130	- إستراتيجية الاحتلال والاستيطان الكلي.....
132	- سياسة تقنين عمليات اغتصاب أملاك الجزائر.....
134	- سياسة تشجيع الهجرة وإنشاء المستوطنات.....
135	أولاً: الاعتماد على الحركة الاستيطانية العسكرية.....
136	ثانياً: إنشاء قرية استيطانية خارج منطقة الساحل والمرتبة.....
138	ثالثاً: توزيع المساحات الواسعة لتشجيع الإستيطان الرأسمالي.....
139	ب- الاستراتيجية الاستيطانية في عهد الجمهورية الثانية 1848- 1852م...
141	ج- الاستراتيجية الاستيطانية في عهد الإمبراطورية 1852- 1870 م.....
144	الفصل الثاني: التشريعات الفرنسية وأوقاف الجزائر
145	أولاً: المحطات الرئيسية للتشريعات العقارية الفرنسية.....
145	- قرار 8 سبتمبر 1830.....
147	- قرار 7 ديسمبر 1830.....
149	- قانون 21 أوت 1839.....
150	- قرار 23 مارس 1843.....
151	- قانون 04 جوان 1843.....

152	- قرار 01 أكتوبر 1844
154	- مرسوم 31 جويلية 1845
154	- قانون 21 جويلية 1846
155	- قرار 03 أكتوبر 1848
156	- قانون 16 جوان 1851
156	- القرار المشيخي 22 أبريل 1863
157	ثانيا: القضاء التدريجي على الأوقاف
159	1- أهداف فرنسا من القضاء على الأوقاف
159	- هدف ديني
159	- هدف سياسي
160	- هدف إقتصادي
160	- هدف اجتماعي
160	2- المخططات الفرنسية لتصفية الأوقاف
160	أ- مثير الأوقاف في ظل الحكم الملكي 1830 - 1848م
160	1- سياسة كلوزيل في تصفية الأوقاف
161	- قرار 8 سبتمبر
161	- قرار 7 ديسمبر
163	2- المخطط الإستراتيجي العام لتصفية الأوقاف بعد كلوزيل
163	- مرسوم 31 أكتوبر 1838
163	- قانون 21 أوت 1839
163	3- سياسة بوجو في تصفية الأوقاف
164	- قرار 23 مارس 1843
165	- قرار 4 جوان 1843
165	- قانون 1 أكتوبر 1844
167	ب- مصير الأوقاف في ظل الحكم الجمهوري 1848 - 1852م
167	- قرار 3 أكتوبر 1848
167	- قانون 16 جوان 1851
167	ج- مصير الأوقاف في ظل الحكم الإمبراطوري 1852 - 1870م
167	- قانون 30 أكتوبر 1858
168	- القرار المشيخي 22 أبريل 1863
168	ثالثا: مصير المؤسسات الوقفية
169	أ- تصفية مؤسسة أوقاف العيون
171	ب- تصفية مؤسسة أوقاف الطرق
171	ج- تصفية مؤسسة أوقاف الثكنات (الإنكشارية)

172	د- تصفية مؤسسة أوقاف بيت المال.....
174	ه- تصفية مؤسسة أوقاف الشرفاء.....
175	و- تصفية مؤسسة أوقاف الأولياء والزوايا.....
176	أولاً: تصفية مؤسسة أوقاف الأولياء والقباب.....
176	1- تصفية أوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي.....
177	2- تصفية أوقاف سيدي عمر التنسي.....
177	3- تصفية أوقاف سيدي والي دادة.....
178	4- تصفية أوقاف سيدي جامع.....
178	5- تصفية أوقاف سيدي سعيد.....
179	ثانياً: تصفية مؤسسة أوقاف الزوايا.....
179	1- تصفية أوقاف زاوية سيدي محمد الشريف.....
179	2- تصفية أوقاف زاوية أحمد بن عبد الله.....
182	ز- تصفية مؤسسة أوقاف الأندلس.....
183	ح- تصفية مؤسسة أوقاف سبل الخيرات.....
184	1- تصفية أوقاف الجامع الجديد.....
185	2- تصفية أوقاف جامع كتشوة.....
185	3- تصفية أوقاف جامع القاضي.....
185	4- تصفية أوقاف جامع شعبان باشا.....
185	5- تصفية أوقاف جامع وزاوية الشبارلية.....
186	6- تصفية أوقاف الداوي حسين.....
186	7- تصفية أوقاف جامع علي خوجة.....
186	ط- تصفية مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم.....
193	ي- تصفية مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين.....
203	الفصل الثالث: التنظيمات الإدارية الفرنسية لأوقاف الجزائر.....
204	أولاً: التنظيمات الإدارية الفرنسية للأوقاف.....
204	أ- مصير الجاهز الشرعي والإداري للأوقاف.....
204	1- مصير الجاهز الشرعي (المجلس العلمي).....
206	2- مصير الجهاز الإداري.....
214	ب- العراقيل التي وضعتها السلطات الفرنسية.....
214	1- إنشاء إدارة أملاك الدولة الفرنسية.....
220	2- التشكيك في أمانة ونزاهة الطاقم الإداري والتشريعي للمؤسسات الوقفية..
222	3- عرقلة المؤسسات الوقفية عن تقديم خدماتها.....
226	ج- التسيير الإداري الفرنسي للأوقاف.....
226	1- إحصاء وتسجيل الملكيات الوقفية.....

- 228 2- القضاء على النظام التشريعي الإسلامي ورفع المناعة عن الوقف.....
- 230 3- السيطرة على المؤسسات الوقفية.....
- 234 ثانيا: مداخل ومصاريف الأوقاف الإسلامية في ظل الاحتلال الفرنسي.....
- 234 أ- المداخل.....
- 235 1- عوامل تراجع مداخل الأوقاف (1830-1835م).....
- 235 أولاهما: الاستيلاء على الأملاك الوقفية.....
- 235 - المباني السكنية والتجارية (داخل المدن).....
- 240 - الأراضي والبساتين (في الريف).....
- 242 ثانيهما: التخريب والتدمير للعقارات الوقفية.....
- 246 ثالثهما: كراء الملكيات الوقفية بأثمان منخفضة.....
- 246 2- الأساليب الاستعمارية للحصول على المداخل المالية من الأوقاف.....
- 247 أولهما: عن طريق الكراء.....
- 253 ثانيهما: عن طريق البيع.....
- 257 3- خصائص ومميزات مداخل الأوقاف.....
- 260 ب- المصاريف.....
- 260 1- مصاريف صيانة وإصلاح الملكيات الوقفية.....
- 262 2- مصاريف الإطار الإداري.....
- 265 3- مصاريف لإعانة الفقراء.....
- 266 4- المصاريف المقدمة للمتسبين للحرمين الشريفين.....
- 267 5- المصاريف الدخيلة عن الأوقاف الإسلامية.....
- 268 ج- ظهور المساعدات الخيرية الفرنسية.....
- 268 1- مكتب المساعدات الخيرية.....
- 273 2- المكتب الخيري الإسلامي 1857م.....
- 275 3- وقف الشيخ القنعي سنة 1868م.....
- 276 ثالثا: موقف الجزائريين من التنظيم الإداري الفرنسي للأوقاف.....
- 278 - المفتي ابن العناني.....
- 279 - المفتي مصطفى ابن الكبابي.....
- 281 - حمدان خوجة.....
- 285 الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الاستعمارية على أوقاف الجزائر
- 286 أولا: انعكاساتها على الجانب الديني.....
- 286 أ- محاولة القضاء على الدين الإسلامي.....
- 286 1- الإعتداء على المساجد والزوايا.....
- 287 2- القضاء على دور الأوقاف في الحفاظ على الشعائر الإسلامية.....
- 288 3- محاولة استئصال الأمة الجزائرية من مقوماتها الروحية.....

289	4-التضييق على رجال الدين والعلماء المسلمين.....
292	ب- محاولة تحويل الجزائر من بلد مسلم إلى بلد مسيحي.....
294	1-تحويل المساجد إلى الكنائس.....
296	2-إنشاء أسقفية الجزائر.....
298	3-بناء الكنائس وإنشاء الخورنيات.....
299	4-تقديم التسهيلات للجمعيات الدينية المسيحية.....
302	ج-التخلص من القضاء الإسلامي.....
303	- قرار 22 أكتوبر 1830.....
305	- قرار 16 أوت 1832.....
305	- قرار 10 أفريل 1834.....
306	- مرسوم 10 أوت 1834.....
308	- مرسوم 28 فبراير 1841.....
309	- مرسوم 26 سبتمبر 1842.....
310	- قرار 17 جويلية 1843.....
310	- قرار 29 جويلية 1848.....
313	- مرسوم 1 أكتوبر 1854.....
314	- مرسوم 31 ديسمبر 1859.....
314	- مرسوم 13 ديسمبر 1866.....
315	ثانيا: انعكاساتها على الجانب الثقافي.....
315	1-محراربة التعليم العربي الإسلامي.....
315	أ- حرمان الجزائريين من المصادر التمويلية.....
316	ب- تعطيل وتهديم المدارس والزوايا.....
320	ج-سياسة التضييق على العلماء.....
322	د- إنخفاض عدد طلبة العلم.....
325	2-إنشاء المدارس العربية - الفرنسية.....
328	3-المدارس الإسلامية الحكومية الفرنسية.....
329	4-تكوين نخبة موالية لفرنسا.....
329	- إرسال أطفال الأعيان للدراسة بفرنسا.....
331	- تكوين فئة من الموظفين الجزائريين في الإدارات الفرنسية.....
331	ثالثا: انعكاساتها على الجانب الاقتصادي.....
331	1-فقدان الجزائريين لأهم مورد اقتصادي.....
331	أ- حرمان الجزائريين من مصدر تمويل.....
332	ب- حرمان الجزائريين من مساهمة الوقف في العلمية الإنتاجية.....
333	ج-عدم حفظ المال والأصول المنتجة.....

334	د- التقليل من فرص العمل.....
334	2- تدخل السلطات الفرنسية في توظيف وتقديم المرتبات.....
337	3- تدخل السلطات الفرنسية في عملية تقديم المساعدات الخيرية للجزائريين..
338	رابعا: انعكاساتها على الجانب الاجتماعي.....
338	1- انتشار الفقر في صفوف الجزائريين.....
338	أولا: الأسباب الحقيقية لانتشار الفقر.....
338	أ- عدم تطبيق شروط المحبس.....
340	ب- التوزيع غير العادل لأموال الأوقاف.....
341	ج- توزيع الصدقات لا تسد حاجيات الفقراء.....
341	د- الاستيلاء على الملاجئ التي يأوي إليها الفقراء والمرضى.....
342	ثانيا: مظاهر انتشار الفقر.....
342	أ- ارتفاع عدد الفقراء.....
345	ب- انتشار الفقر في صفوف العلماء المسلمين.....
349	ج- فقدان العلماء لمكانتهم وهيبتهم.....
351	د- هجرة الجزائريين إلى المغرب والمشرق الإسلامي.....
352	1- الهجرة إلى بلدان المغرب الإسلامي.....
353	2- الهجرة إلى بلدان المشرق الإسلامي.....
354	خاتمة.....
362	ملاحق.....
393	قائمة البيبليوغرافيا.....
416	الفهارس.....
417	فهرس الأعلام.....
421	فهرس الأماكن والبلدان.....
426	فهرس الجماعات.....
428	فهرس الجداول.....
430	فهرس المحتويات.....